مكتب حماية الآداب العامة

ونشاطه فى ميدان الخدمة الاجتماعية

حدث عقب الحرب الكبرى الماضية أن أصاب الأخلاق فى مصر رشاش من موجة الإباحة والاستهتار التى طغت على أوربا وكادت تغمرها ، فهبط مستوى الآداب العامة فى مصر هبوطا ملحوظا أقلق أولى الأمر كما أقلق أولى الرأى فى البلاد ، فارتفعت الأصوات من كل ناحية تطالب بتدارك هذه الحال قبل أن يستفحل شرها ويستشرى خطرها .

ولقد وفقت وزارة الداخلية فى سنة ١٩٣٧ إلى علاج لتلك الحالة إن لم نقل إنه العلاج الشافى فلا أقل من أنه علاج مفيد يحصر الداء فى أضيق حدوده ، ويسهل وسائل مكافحته ، وينير الطريق أمام العاملين على استئصاله . ذلك بانها أنشأت مكتب حماية الآداب العامة ، وحددت اختصاصه بأنه الإشراف على الأماكن التى هى مصدر خطر على الأخلاق كدور الدعارة العلنية والسرية ، ومحال الاتجار بالرقيق الأبيض ، والمراقص والملاهى المفسدة ، وأندية القمار والمراهنات التى تدير أعمالها فى الخفاء .

فلمكتب بوليس الآداب إذن رسالة سامية يؤديها ، وهى مكافحة البغاء بشطريه وما يستتبعه البغاء من الرذائل الاجتماعية ، وانقاذ القاصرات اللواتى يقعن فريسة للتجرين والمتجرات بالأعراض ، وحماية الجمهور من الشرور التى تولدت من الاستهانة بالقوانين والتحايل على نصوصها ، وصيانة الآداب من العبث بها فى الطرق والمحال العامة .

ولا شك أن مسئوليات بوليس الآداب ستتزايد عند ما يحين الوقت لإلغاء البغاء العلنى ، فلسوف ينشط البغاء السرى عندئذ نشاطا كبيرا ، ويتعين على هذا البوليس مكافحة عدد عظيم من البغايا لا يعرف من أمرهن إلا ما ترشد اليه تحرياته وأبحاثه ، وستتعقد مهمته بتعقد حالة من يدخلن ميدان البغاء السرى تحت ستار زائفة من المهن والفنون المختلفة ، ومن يحشرن أنفسهن بغير حق فى عداد الراقصات والممثلات والمغنيات والخادمات .

والرأى العام الذى لا يدرى ولا يرحم ، يطيب له كلما رأى ناحية من نواحى الفساد أن يرمى السلطات بالغفلة والبوليس بالإهمال والتقصير . ولكنه إذا وقف على حقيقة الواقع وعرف مبلغ الحرج الذى يجد البوليس نفسه أمامه فى كثير من الحالات ، أدرك أن مكتب الآداب يقوم بعمل مرهق شاق يتطلب جهدا مضنيا، ويقظة دائمة، ومقدارا كبيرا من الحيلة وحسن اختيار الوسيلة .

وحسب الجمهور أن يعلم أن بوليس الآداب إذا أراد إغلاق بيت من بيوت الدعارة وجب عليه أن يواجه سلسلة طويلة من إجراءات رسمية لا بد منها ، وكثيرا ما تغل ذراعيه وتشل نشاطه وتعوق حركته ، بل كثيرا ما تفوت عليه الفرصة فيفلت المجرم من بين يديه .

يجب على مكتب الآداب أول الأمر أن يجمع شكاوى ساكنى العمارة من هـذا البيت . وأن يجمع من المعلومات عن أصحابه أو مستأجريه والمترددين عليه ما يؤيد هـذه الشكاوى . ويجب عليه بعد ذلك أن يضع البيت المشبوه تحت المراقبة نحو أربعة وعشرين يوما . فإذا صحت الشبهة وتأكدت لديه عناصرها أرسل إلى المحافظة ما عنده من الأوراق التى تثبت ذلك وتبرر ما اتخذ من إجراءات ليستصدر منها الأمر باعتبار البيت مدارا للدعارة ووجوب إخلائه من ساكنيه فى خلال ثلاثين يوما . وما من شك فى أن طول هذه الاجراءات من شأنه أن يسهل لمديرى المنزل وسائل ستر الظواهر أو الهرب منه إلى عمارة أخرى يمارسون فيها مهنهم الشائنة، فيضطر مكتب الآداب إلى مطاردتهم من جديد وبنفس تلك الاجراءات الطويلة، وهكذا دواليك .

ولكن مكتب الآداب فطن لبق . فهو يسعى اليوم فى سبيل استصدار تشريع جديد يتلافى به بطء الاجراءات التى تشل حركته ، وفى انتظار إقرار هـذا التشريع من الجهات المختصة يتلطف فى استنباط الوسائل التى ينفذ بها إلى بيوت الدعارة ولا يعدم الحيلة لمداهمتها، بل كثيرا ما يتسلح بأمر تفتيش من النيابة يدخل به البيوت فيرسل من يجده بها من النساء إلى قسم البوليس المختص ، ومن هناك إلى الكشف الطبى ثم إلى المحكمة .

ولقد ظهر من تحقيق بعض القضايا الخاصة بضبط القاصرات فى بيوت الدعارة أنه حتى بعد تنفيذ العقوبة على من يحكم عليهن أو بعد التصرف فى أمرهن ، تستمر بعض القاصرات على مزاولة المهنة المرذولة التى قبض عليهن من أجلها . وفى هذه الحالة لا يجد مكتب الآداب وسيلة لصيانة مستقبل البنت القاصر إلا أن يسلمها إلى ذويها إن كان لها أهل يرضون عن عودتها اليهم ، أو أن يرسلها إلى المكتب الدولى المنشأ فى القاهرة والاسكندرية لهذا الغرض أو إلى الملاجئ التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية .

وقد استطاع مكتب الآداب رغم حداثة عهده، أن يضرب على أيدى كثيرين من طائفة القوادين ويكرههم على امتهان مهنة أخرى يكسبون منها العيش الحلال ، وأن يحمى عدد طائفة " البلطجية " الذين يفرضون حمايتهم على البغايا ويقاسمونهن ما يتكسبن من حرفتهن الشائنة، وأن يقلل من هذا العدد الى حد لا يكاد يذكر ، وأن يطهر شوارع العاصمة من البغايا المتجولات اللاتى يعرضن أنفسهن على المارة ويحرضنهم على مصاحبتهن إلى بعض البيوت.

ويدرس المكتب الآن مشروع إنشاء مستعمرة للعاهرات اللاتى ستحرمن مزاولة مهنتهن عند ما ينفذ قانون الغاء البغاء الرسمى، يتعلمن فيها الحياكة والتطريز، وصنع السجاجيد والأكلمة والتمريض والخدمة فى المستشفيات. أما من تستطيع منهن كسب عيشها من طريق شريف فان المكتب سيمد إليها يد المساعدة، وسيحيطها بعنايته ورقابته، حتى تستقر فى عملها وتضمن تحسين رزقها ، بل سيعمل على تزويجها إذا وجد إلى ذلك سبيلا .

ولعل أهم ما يعنى به مكتب الآداب استئصال شأفة تلك البؤر الخبيثة التى أعدها أصحابها لألعاب القمار المختلفة، ووصفوها بأنها " أندية خاصة " تضليلا لأنظار البوليس ولتظل بعيدة عن متناول يده وعن طائلة أحكام القانون .

والواقع أن أندية كثيرة من هذا النوع كانت قد انتشرت بل ولا تزال مبثوثة فى مختلف أحياء القاهرة، ولها أسوأ الأثر فى حياة الأفراد الذين يختلفون اليها، وما يتخلف اليها إلا فرق من الطلبة وصغار الموظفين لا توجد رابطة تربطهم ببعضهم ، ويغريهم باللعب أشخاص من المحترفين أو السماسرة ، وهناك يفقد الواحد منهم ما كان يستطيع أن يصلح به شأنه وشأن أسرته . وقد قاوم مكتب الآداب هذه الأندية وفرض رقابة دقيقة على المترددين عليها ، وكان من جراء هذه الرقابة أن أغلق ٢٥ محلا من تلقاء نفسه خوفا من البوليس وكذلك ضبطت عشرة " كلوبات " ثبت أنها تدار لمصلحة أشخاص معينين وأن القصد من افتتاحها هو الربح الحرام والتكسب بطرق غير مشروعة .

ومما يؤسف له أشد الأسف أن داء القمار كان قد فشى بين الشبان لا سيما فى المقاهى . وكان أغلب هؤلاء الشبان بين طالب أهمل دروسه، وموظف صغير يقامر بمرتبه وقد يخسره فتمتد يده إلى مال غيره ، فمنع المكتب بعض هذه الألعاب فى المقاهى .

وإلى جانب هذا كانت توجد محال للمراهنة خفية على سباق الخيل يقتنصون فيها طبقة الخدم والبوابين والطلاب ويغرونهم بالمراهنة . وقد قطع المكتب دابر هذه " الاجنسيات " التى كانت تدار بدون تصريح رحمة بالطبقات الفقيرة ورأفة بحال أهاليهم من التورط فى انفاق مبالغ لا قدرة لهم عليها . وكان من نتيجة اليقظة ودقة المراقبة التى فرضت أن كفت هذه " الاجنسيات " عن العمل .

وفيما يتعلق بالنشرات والصور والمطبوعات المخلة بالآداب والمفسدة للاخلاق اقترح مكتب الآداب حماية للنشء وصيانة لسمعة البلاد ، مصادرة هذه المطبوعات السرية ومنع ورود المجلات التى ترد من الخارج وتكون حاوية لصور عارية ، على أن يكون اعدام النشرات والكتب الفاضحة بمعرفة لجنة مكونة من مديرى ادارات ثلاث بوزارة الشئون الاجتماعية بعد الاحتفاظ بأنموذج خاص من تلك الكتب أو الصور بادارة الآداب العامة ورصدها فى سجلات خاصة .

ويدخل فى اختصاص مكتب الآداب الإشراف على الملاهى بأنواعها كالصالات والكابريهات والسينمات وحمايتها ممن يعتمدون على كسب عيشهم من حمايتها . وملاحظة عدم عرض رواية أو أغنية أو قطعة تمثيلية قبل الموافقة عليها من إدارة الأمن العام . وأن تكون القطعة المعروضة بعيدة عن المجون والمداعبة المقوتة والمواقف المنافية للأخلاق ، ويمنع ضباط المكتب بصفة خاصة حركات الرقص المبتذلة .

وهناك الفتيات اللواتى يعملن فى الحانات فضباط المكتب مكلفون بمراقبتهن من وقت لآخر ، والتأكد من حصولهن على رخص تبيح لهن الاشتغال بهذه المهنة ، وملاحظة عدم جلوسهن مع رواد هذه الحانات بل الإكتفاء بتقديم المشروب اليهم فقط .

ويزور رجال المكتب مكاتب التخديم للتحقق من تدوين أسماء الخدم فى السجل المعد لذلك ، والتفتيش على شهادات تحقيق الشخصية الخاصة بالخدم ، والحيلولة دون استخدام خادمات فى بيوت الدعارة .

ويجرى المكتب تحريات دقيقة عن صاحبات البنسيونات قبل الترخيص بافتتاحها ويعارض فى إدارة أى محل عام يتضح أن مقدمه سيئ السمعة والسلوك ، ويراقب رجاله من وقت لآخر البنسيونات والفنادق للتأكد من أنها تستخدم استخداما شريفا .

أما الأحداث من جامعى أعقاب السجائر فقد نجح المكتب فى تطهير المقاهى والشوارع منهم وإنقاذهم من سيطرة الأشخاص الذين كانوا يستغلونهم استغلالا شائنا بارسالهم إلى التفاتيش الزراعية التابعة لمصلحة الأملاك حيث تتعهد الحكومة بتقديم المأكل والملبس اليهم ، والعناية بنظافتهم وصحتهم ، وتدريبهم على مختلف أعمال الزراعة وفلاحة الأرض .